

أقل عنفاً على المشروع السعودي، من رد فعل أحزاب الائتلاف. فقد ذكر اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي سابقاً، ان هذا المشروع هو «مريب» بالنسبة لاسرائيل، خصوصاً في نقاطه الأربع التالية: الانسحاب الاسرائيل من المناطق المحتلة؛ إزالة جميع المستوطنات؛ إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس الشرقية وحق العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين الى اسرائيل، مشيراً الى أن تنفيذ جميع هذه الشروط إذا ما تمّ من شأنه القضاء على اسرائيل (ر. إ.إ.، العدد ٢٤٩٩، ١١/٣٠ و١٢/١٢، ١٩٨١، ص ٢٠). أما آبا ايبن، وزير الخارجية الاسرائيلي سابقاً، فقد ذهب في معارضته للمشروع السعودي إلى حد القول: «ان اسرائيل ليست بحاجة الى اعتراف أحد بحقها في الوجود. وشرعيتها ليست معلقة في الفراغ، انتظاراً لتصديق العائلة المالكة في الرياض أو م.ت.ف.... ان ما تستحقه اسرائيل مقابل [انسحابها] وزيادة احتمال تعرضها للخطر، ليس حقاً في الوجود، وانما نظام أمني تجري بلورته خلال المفاوضات. والحقيقة هي أن المفاوضات تؤدي إلى الاعتراف، وليس العكس، أما الصيغة السعودية فإنها لا تضمن المفاوضات ولا الاعتراف» (معاريف، ١١/٢٠، ١٩٨١).

إضافة الى ريدود الفعل الثابتة من جانب الائتلاف والمعارضة، كما تمثلت في رفض المشروع السعودي من أساسه، فقد صدرت أيضاً تعليقات عديدة ومتنوعة في وسائل الاعلام الاسرائيلية حوله، على لسان نواب كنيست وخبراء في الشؤون العربية وكتاب، يمكن تلخيصها بالاتجاهات البارزة التالية:

أولاً - ان تفاهماً مسبقاً بين الولايات المتحدة والسعودية هو الذي أنتج مشروع فهد (يهوشواع تدمور، دافار، ١١/٢، ١٩٨١). ويقوم التفاهم بين الطرفين - وفق رأي هذه الأوساط - على أساس واضح وجديد في السياسة الاميركية يتمثل في «تحويل السعودية الى حجر الزاوية الجديد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، يجب الاستعانة بها لدفع مسيرة السلام... وطالما لم يعط ضوء أخضر من السعودية، لا يمكن دمج الفلسطينيين في المفاوضات مع اسرائيل. وحسب

السعودي، خلال هذا النقاش، بلسان زعيمها شمعون بيرس، الذي دعا إلى مطالبة الولايات المتحدة بتوضيح موقفها الحقيقي من المشروع ومن اتفاقات كامب ديفيد، والحرص على تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن معاهدة السلام مع مصر، من خلال الحرص على التنسيق مع الولايات المتحدة في ما يتعلق بقضايا الحكم الذاتي والحدود الآمنة، ووضع مدينة القدس وغيرها من المسائل (المصدر نفسه). وفي نهاية النقاش، صادق الكنيست على مشروع قرار بادر إلى تقديمه الائتلاف، يدين المبادرتين: السعودية والاوروبية اللتين تدعوان الى انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويعارضهما. كذلك، قرر الكنيست ايفاد وفد برلماني مشترك، من الائتلاف والمعارضة، إلى الولايات المتحدة، لشرح وجهة نظر اسرائيل المعارضة للمشروع. وقد ترأس هذا الوفد رئيس لجنة الخارجية والأمن والسفير المعين (القادم) لاسرائيل في الولايات المتحدة، النائب موشي أرنس، والنائب حاييم هرتسوغ من المعراج. والتقى الوفد، بعد وصوله الى واشنطن، بمسؤولين اميركيين أبرزهم: وزير الخارجية هينغ ومستشار الرئيس ريغان للأمن القومي ريتشارد آلن، إضافة الى من التقاهم من أعضاء الكونغرس وآخرين. ورغم التأكيدات التي سمعها الوفد الاسرائيلي، خلال لقاءاته هذه، حول حرص الولايات المتحدة والتزامها باتفاقات كامب ديفيد ومعارضتها لمشروع الأمير فهد، فان هرتسوغ بادر الى الاعلان، في ختام جولته: «جئت قلقاً وما زلت قلقاً بعد جميع المحادثات التي أجريناها هنا». وأضاف زميله، النائب شلومو هيلل، أن التصريحات الاميركية بشأن المشروع السعودي لم تكن عفوية، وانما تعبر عن محاولة اميركية «لتبديل مركز الثقل في الشرق الأوسط، من اتجاه اسرائيل الى اتجاه الدول العربية. لم أقتنع بأن الحكم الاميركي يتقرب الينا بشيء، باستثناء ما يطلقه من تصريحات كلامية لتهدئتنا». (دافار، ١١/١٥، ١٩٨١). وشرح أرنس انطباعاته حول المحادثات التي أجراها الوفد الاسرائيلي في واشنطن بقوله: «ان السعودية تقف على رأس الاعتبارات الاميركية في الشرق الأوسط. لا أقول اننا استطعنا إقناع الحكم الاميركي بصحة موقفنا، الا اننا لمسنا تفهماً لسبب القلق الاسرائيلي» (هارتس، ١١/١٣، ١٩٨١). ولم يكن رد المعارضة، المثلة بالمعراج أساساً،